العلاقات الموريتانية بدول الجوار في ظل التحديات الراهنة

نظم المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية وبشراكة مع كل من كلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية، ومؤسسة هانس زايدل الألمانية، والجمعية الموريتانية للعلوم السياسية ووحدة الدراسات السياسية والإدارية والملتقى الموريتاني لطلبة القانون **ندوة وطنية** حول موضوع: **"العلاقات الموريتانية بدول الجوار في ظل التحديات الراهنة"** وذلك يوم 18 مارس 2022، بفندق أوتل سيتي .

وقد تم تسليط الضوء في هذه الندوة على كيفية معالجة التحديات التنمية والأمنية التي تواجه المنطقة بشقيها المغاربي، ودول الساحل الافريقي باعتبارها اليوم ظاهرة دولية، وخصوصا المشاكل الأمنية التي أصبحت تطرح إشكالا في المحافل الدولية.

وقد حاول المشاركون في هذه الندوة معالجة كافة القضايا المتعلقة بهذه الظاهرة، والوقوف على مختلف معالجة هذه الظاهرة.

وقد تميزت هذه الندوة بمداخلات متعددة وقراءات مختلفة لهذه الظاهرة، ومحاولة تلمس معالجة التجربة الموريتانية في هذا المجال.

المداخلة الأولى قدمها الدكتور **ابراهيم ولد اشريف** أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية، حول موضوع العلاقات الموريتانية المغربية: أية شراكة ممكنة؟ تطرق الباحث في بداية حديثه عن العلاقات الموريتانية المغاربية التاريخية ومدى تجذر هذه العلاقات معرجا بعد ذلك على تشابك المصالح السياسية والاقتصادية معا، مضيفا أن الروابط الاجتماعية كان لها الدور الفعال في تعزيز هذه العلاقات.

من جانب آخر تحدث الباحث عن أهمية التنسيق بين الدولتين في ظل عولمة الاقتصادي وهي أمور راى الدكتور أنها ضرورية للتعاون الاقتصادي حتى تساعد على خلق تنمية حقيقة بين البلدين أو البلدان المغاربية بشكل أوسع ومنطقة الساحل ككل.

المداخلة الثانية قدمها الدكتور **حسين محمد جنجين** من المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاجتماعية حول موضوع **دور السياسة الخارجية الموريتانية في تعزيز الأمن الإقليمي لدول الجوار،** رصدت المداخلة السياسة الخارجية الموريتانية انطلاقا من

بعدها الدبلوماسي وإمكانية مساهمته في تعزيز الأمن الإقليمي لدول الجوار وذلك بالنظر للمكانة الجيو سياسية والإستراتيجية للبلاد.

وقد ركزت المداخلة على محورين رئيسيين: **تعلق الأول** منهما **بتجليات السياسة الخارجية الموريتانية** انطلاقا من **محورية العامل التاريخي في تلك السياسة ومدى** وتوظيفه في مجال حسن الجوار مع اهتمام بالغ **بالبعد المغاربي والإفريقي في السياسة الخارجية الموريتانية** المتجهة نحو دبلوماسية دينامكية وفاعلة.

هذا مع رصد **المحور الثاني لموقع موريتانيا من المشاكل السياسية الدولية في المحيط الإقليمي،** من خلال التطلع إلى التكامل في الأدوار بين دول الجوار المغاربية والإفريقية من أجل إرساء حكامة أمنية تأخذ بعين الاعتبار تشابك المسائل الأمنية وتأثيره على الأمن الإقليمي، الأمر الذي يتطلب التضامن الأمني كخيار استراتيجي في مجال حسن الجوار واحتواء الأزمات المرتبطة بالعديد من المشاكل المتشابكة والتي يأتي في أولويتها المسائل الرئيسة التالية:

مشكلة الهجرة السرية واللجوء في الفضاء المغاربي وبمنطقة الساحل.
التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة.
تفاعلات أزمة الطوارق ودور دبلوماسية دول الجوار في احتوائها.
التجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية.
تعقد البيئة الأمنية وارتباطها بمشاكل عدم الاستقرار.

المداخلة الثالثة قدمها الدكتور **على اسلم سيدي** أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية حول موضوع **التحول الاقتصادي والرهان الأمني في موريتانيا** في بداية حدثيه رطز الدتور على الاكتشافات المعدنية التي تشهدها موريتانيا باعتبارهت تحولا في الأنشطة الإقتصادية وراهن علي تطوير اتفاقياتها الأمنية. عبر حقبها التاريخية وأوضح الدكتور أن ما يفسر ذروة هذا التحول هو استخراج معادن الحديد وتصديرها والثروة السمكية والحيوانية والذهب في الحقبة الأولي من نشأة الدولة ويظهر ذلك جليا من خلال عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية داخل القارة وخارجها.

وأشار الباحث إلى أن موريتانيا ما زالت تسعى بخُطي حثيثة إلي تحول اقتصادي من نوع آخر بعد اكتشاف الغاز والهدروجين الأخضر ولكْرانيدْ والذهب السطحي ومعادن الزنك

والفيفا من المعادن المكتشفة حديثا.

واعتبر الباحث أن هذا يفرض على موريتانيا تحديا أمنيا جعلها تعزز من علاقاتها الثُّنائية والإقليمية بدول الجوار ومجموعة الساحل

وتساءل الباحث في نهاية حديث عن هل ستنجح موريتانيا في إطار هذا التحول الجديد ؟

المداخلة الرابعة قدمها الدكتور **محمد المختار مليل** رئيس وحدة الدراسات السياسية والإدارية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية حول موضوع **موريتانيا وتحديات الأزمة المالية**، ركز الدكتور في مداخلته على أن العلاقات الموريتانية مع دولة مالي، تتخللها توترات أحيانا، تتعلق في مجملها بمسألة الحدود التي مازال جزء منها لم يرسم حتى الآن.

وذكر الدكتور مليل بأن توازن القوى هو أساس العلاقات الدولية السليمة بين الدول، مبرزا خطورة انخرام هذا التوازن بين موريتانيا ومالي بسبب تدهور الأوضاع في هذه الأخيرة، مما قد يكون له تأثير سلبي على توازن القوى والاستقرار في العلاقة بين البلدين.

المداخلة الخامسة الدكتور **المصطفى سيد أحمد البح** من المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاجتماعية حول موضوع **قراءة في اتفاقيات التعاون الأخيرة بين موريتانيا والمغرب والجزائر**، قدم المحاضر مشاركته مستعرضا في البداية اتفاقيات التعاون الموقعة بين الحكومة الموريتانية والحكومة المغربية بالرباط شهر مارس 2022 واتفاقية الجزائر قبلها الموقعة 28 ديسمبر 2021 وأكد في هذا الصدد على دور هذه الاتفاقيات في تحقيق نتائج ملموسة (طرق ، تبادل، تعاون..) لصالح موريتانيا والتبادل التجاري من وإلى غرب وجنوب القارة عموما ، لتكون موريتانيا مستفيدا وممرا ضروريا للتبادل والاستثمار التجاري والاقتصادي بالمنطقة المغاربية، بل اعتبر موريتانيا بذلك معبرا بين إفريقيا وأروبا من خلال المغرب والجزائر وعبر الموانئ الموريتانية على المحيط الاطلسي .

وخلص المحاضر في المحور الثاني من مداخلته إلى أن السياسة الخارجية الموريتانية من خلال حرصها على هذا تطوير التعاون الثنائي مع كل المغرب والجزائر يمكن أن تؤسس لمقاربة للتقارب والتوازن أساسها الاستقرار والتنمية ، بدل التجاذب والاستقطاب ، ومدخلا كذلك للتعاون المغاربي، مع التأكيد على أن موقف موريتانيا ينبغي أن يظل حياديا في نزاع الاطراف ولكن بإيجابية ودينامية ، في أفق أن تتجاوز بلدان المغرب العربي كل المشاكل لبناء إقليم مغاربي قوي

ومستقر ومتكامل، لأنه لا مجال في عالم اليوم لغير التكتلات القوية الاقتصادية والسياسية، والحرب الدائرة الآن بين روسيا والغرب تؤكد ذلك.

المداخلة السادسة قدمها الدكتور **بتار ولد اسلك** أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية حول موضوع **تطور أزمة الأمن في الساحل وانعكاساتها على موريتانيا.**

أشار الباحث في بداية الحديث إلى القول إلى أن موريتانيا تعد احدى دول الساحل الخمسه التى تتميز بنفس المواصفات الجغرافيه التى تتمتع بها باقى دول الساحل، من اتساع المساحه وقلة السكان ،والطابع الصحراوي.

وفى الاونه الاخير قال أنه شهدت منطقة ساحل تنامى ظاهرة الارهاب والجماعات الخارجه عن القانون.

وأضاف الباحث أن موريتايا تاثرت بداية 2005 بتنامى تلك الظواهر خصوصا مع احداث الداميه فى منطقة لمغيطى وبعدها احداث تورين .واصبحت مورتانيا امام تحدى امنى منذ تلك الفترة لتتطور معها التحديات مع الانقلاب الذى حصل فى مالى وانسحاب فرنسا جنودها البالغين500 جندى واستبدالهم بجنود روس ،اضافة الى الاحداث المؤلمه التى نتج عنها قتل 35موريتانيا فى الاراضى الحدوديه مع مالى.